

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



رئاسة الجمهورية

رسالة

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة و الثلاثين

لمجلس وزراء الداخلية العرب

الجزائر، 07 و 08 مارس 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

أصحاب السمو و المعالي، وزراء الداخلية

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب،

أصحاب السعادة السفراء و السادة أعضاء الوفود،

حضرات السيدات و السادة،

إنه لمن دواعي الشرف و الإعتزاز أن نرحب بكم في بلدكم الجزائر التي كانت، و ما زالت، حريصة على تم الشمل و تعزيز دعائم وحدة العمل العربي المشترك، غايتنا هذه التي ننشدها جميعا باعتبارها السبيل الوحيد لضمان مناعتنا و صمودنا أمام التحديات الراهنة التي لا تخفى على بصائركم الخبيرة بطبيعتها و المستشرفة لعواقبها.

يعبر حضوركم هذه الدورة تعبيرا بليغا عن حرصكم على ترقية العمل العربي الأمني المشترك، الذي أضحي سلوكا راشدا في منهجية التعامل و تقويما متزنا يتنامى بنوعية هادفة، تؤصل للأسس و تستشرف المبتغى الذي يذلل الصعاب بحصافة و تبصر يجوز لنا أن نعتد بالعمل المتواصل الذي يقوم به مجلسكم من خلال مختلف هياكله و آليات عمله، على مدار السنة، برهاننا على إيماننا جميعا بمحورية العمل الأمني المشترك بين المصالح الأمنية لبلداننا، و على عزمنا الصريح على ترسيخ و تمتين هذا

التعاون الأمني العربي ، و تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة و الأسلاك الأمنية العربية.

أصحاب السمو و المعالي و السعادة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تتعقد هذه الدورة الخامسة و الثلاثين ومناطق عزيزة من وطننا العربي ما زالت تمر بظروف بالغة الخطورة. أجل، ما تزال بعض بلداننا العربية تكابد الأمرين بسبب حالة اللااستقرار الأمني الذي تتسبب فيه الأعمال الإرهابية ونشاط الجماعات المتطرفة التي تزرع الرعب و العنف في ربوعها.

أما المحيط الإقليمي لمعظم دولنا العربية فهو الآخر ما زال يشهد نشاطا مقلقا لجماعات متشددة تمارس كل أشكال الإجرام و العنف حوالينا، وتسلك كل السبل المتاحة لتهدد أمن البلدان التي تنشط بها و كذا أمن واستقرار ما جاورها من البلدان.

فالموضع هذا، بكل حساسيته و دقته و تناقضاته أحيانا، يستوجب منا التحلي باليقظة و الإرتقاء بالتعاون والتنسيق الدائم بيننا إلى أعلى الدرجات، بما يتيح لنا ضمان أمننا جميعا و استقرار دولنا.

و في هذا المقام، يجب التنويه بالتطور الإيجابي الذي بدأ يتمثل له الوضع الأمني في بعض البلدان العربية التي عرفت، بحنكة أبنائها، كيف تواجه كل محاولات التقسيم التي تحاولها بعض الأطراف الحاقدة على أمتنا العربية.

أصحاب السمو و المعالي و السعادة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الحرب على الإرهاب غير مرتبطة بجدول زمني أو بنطاق جغرافي، بل هي مسألة تظل قائمة ما دام هناك تهديد للمواطنين و ممتلكاتهم، وما دام هناك سعي من قبل هذه المجموعات الضالة لضرب استقرار مؤسسات الدولة أو محاولة فرض مرجعيات دينية أو إيديولوجية غريبة عن شعوبنا. و لا يختلف اثنان في أن أول خطوة للقضاء على الإرهاب هي تجفيف منابعه الفكرية وبيئته الاجتماعية و تدمير شبكاته الاتصالية و التواصلية، بعمل مكثف على المستوى

التربوي و الإعلامي و الثقافي و الإرشاد الديني بما يحد من انتشار النزعة التطرفية و يجنب الشباب الانسياق وراء هذا الوهم القاتل.

لقد تلقت التنظيمات الإرهابية خلال السنة الفارطة ضربات قاصمة في عدد من البلدان العربية، و تم تفكيك العديد منها بعدما تأتي على الأخضر و اليابس فيها، و بعد أن استولت على أجزاء واسعة من تراب هذه البلدان، و رهنت مستقبل شعوبها و قيدت مواطينها برقعة العنف الفضيع و التطرف، و مارست عليهم كل أنواع الظلم و التنكيل و العبث بالنفس البشرية.

اليوم، نشهد اندحار هذه المجموعات الإرهابية و اضمحلالها في بعض البقاع من وطننا العربي، و استرجاع المناطق التي كانت تنشط فيها لاستقرارها و عودة الأمن إليها، إلا أن هذا لا يعني بتاتا إنتهاء التهديد الذي قد ينجم عن بقايا عناصر هذه التنظيمات الإرهابية و زوال خطرهما. بل بالعكس ، لقد أخذ خطرهما و تهديدها يعاودان الرجوع في أشكال جديدة، لاسيما بعد تمكن بعضهم من الهروب و الفرار نحو مناطق صراع أخرى ببلداننا العربية، منخرطين في مجموعات إجرامية ناشطة بها و يتسميات غير معروفة في كثير من الحالات. وهذا ما يعرف بتشظي الجماعات الإرهابية و تفريخها بعد أن تنشئ لنفسها بيئة حاضنة.

هذا الأمر، يقتضي منا جميعا العمل على إعتقاد إجراءات دقيقة لتأمين المعابر الحدودية، و اتخاذ تدابير أمنية احترازية و استباقية للإنذار المبكر و التبادل المكثف للمعلومات و منع اختراق الحدود.

أصحاب السمو و المعالي و المعادة،

السيدات الفطليات، السادة الأفاضل،

ما يزال الإرهاب يتربص بأمننا و استقرار بلداننا، و إن تغيرت الظروف و تعددت الأشكال و تنوعت التهديدات، تبقى مواجهة هذا الخطر الإرهابي الذي اتضح امتداده الدولي و تبين للجميع تهديده الذي لا يستثنى من خارطته أي دولة ولا أي ملة، من صميم مسؤولياتنا و صلب مساعينا، و هو الأمر الذي يستلزم منا اليقظة الدائمة و الحضور المستمر و الوعي العميق بحساسية الموقف.

من هذا المنطلق، علينا أن نكيف مساعيها في مكافحة هذه الظاهرة الإرهابية مع كل الأشكال التي تتخذها باستمرار، و أن نعمل على تهيئة آليات ومضامين التنسيق بين مصالحنا الأمنية بما يتماشى و هذه التطورات التي يشهدها العمل الإرهابي.

من جانب آخر، يتعين علينا مواصلة العمل معا في التصدي لهمجية الإرهاب بلا هوادة و إزالة كل العوامل التي يتغذى منها و البيئة الحاضنة له، وتجفيف كل منابع تمويله و دعمه، و فوق كل ذلك التأكيد على أهمية تجريم دفع الفدية للإرهابيين.

في سياق ذي صلة، يأتي من نقاشات تنظم حول موضوع الإرهاب هنا وهناك، أن بعض مضامينها السلبية تطال الدين و تقع في خطأ فادح يربط الإرهاب بالديانات، و بالأخص عندما تربط هذه الظاهرة المقيمة بالدين الإسلامي الحنيف، الذي هو دين السلم و الأمن و قبول الآخر و الحاضن للجميع في ظل الاحترام المتبادل و التعايش بين بني الإنسان. إن إصاق الإرهاب بالإسلام الحنيف ظلم و عدوان غير مقبول، و الإسلام من الإرهاب براء، و الإرهاب ليس له دين و لا وطن و لا حدود.

علينا أن نهيب بالعلماء، و المرجعيات الدينية، ومراكز البحث الأكاديمي أن يعملوا على تجديد الخطاب الديني و تخليصه من الشوائب التي علقته به، و تحرير الفتوى من قبضة أشباه الفقهاء، و حماية الإسلام ممن يحاولون احتكاره. فالعمل يبدأ من الداخل أولاً، مع العمل تجاه الآخر الذي كرس صورة نمطية عن ديننا السمح، فربطها بالتحجر و التطرف و الإرهاب، و كل ذلك مغالطات و جب تصويبها و تصحيحها.

من جانب آخر، تجدر الإشارة كذلك إلى أن ما زاد الوضع تفاقمًا هو التفاعلات و الارتباطات المختلفة بين الإرهاب و أشكال الإجرام العابر للأوطان، و التي زاد من اتساع رقعتها، و اشتداد خطورتها استثناء تسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة في ارتكاب الجرائم البشعة و الترويج لأفكارها المتطرفة والضالة و التغرير بأبنائنا و شبابنا و استقطاب منخرطين جدد نحو مناطق النزاع و التوتر.

إن الحركات الإرهابية و الإجرامية تسعى دائما إلى توظيف جميع التقنيات الذكية لتحقيق أهدافها وتسخيرها لنشر أفكارها المنحرفة و الهدامة بأساليب متطورة و متلائمة مع مستجدات العصر.

فبالى جانب الخلايا التقليدية التي تبقى دائما المرجعية الأساس للمجموعات الإرهابية، و إن اختلفت تسمياتها، ظهرت خلايا إرهابية سبيريانية تنشط على مواقع و شبكات التواصل الاجتماعي للقيام بعمليات التحريض والتجنيد وجمع التمويل واختراق المواقع الالكترونية و شن هجمات إلكترونية على مواقع مؤسسات حكومية أو خاصة بهدف الإضرار بها.

لقد أضحى هذا الفضاء الافتراضي تحديا أمنيا لبلداننا العربية، خصوصا و أنه يمثل ملاذا للتنظيمات الإرهابية و كل الشبكات الاجرامية لكونه غير مرئي، لا سيما تلك التي تنشط في الاتجار بالبشر و الأعضاء البشرية والمهاجرين غير الشرعيين، و المتاجرة بالمخدرات والأسلحة و المتفجرات، وتزوير الهويات و المستندات، فضلا عن دوره في تجنيد المقاتلين الجدد و ربط شبكات المقاتلين بعضهم ببعض، و توفير مصادر تمويل خارج الرقابة المنتهجة في إطار تجفيف منابع تمويلها التقليدية.

إن الطفرة الهائلة التي شهدتها انتشار تكنولوجيايات الاتصال و المعلومات ما زالت حبلى بتحديات جسام ، وهو ما يجعل مكافحة الجرائم الالكترونية في مقام الأولوية بالنسبة للجزائر التي بادرت إلى اعتماد العديد من الآليات القانونية والتقنية و العملية التي لم تكن تأخذ في الحسبان هذا الجانب الأمني الجديد.

و من ثم، كانت الجزائر من الدول السبابة إلى المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، كما شرعت حاليا في دعم الإطار القانوني الخاص بمكافحة الجرائم الالكترونية وتحديد كيمييات الرقابة على الانترنت و التصدي لأشكال الإجرام المرتبط بالشبكة الافتراضية. و هذا العمل يتطلب تحكما عاليا في هذه التكنولوجيا المتسارعة، واستثمارا فعالا للمعلومة الالكترونية، و تتبعا دقيقا لهذه الشبكات و أصحابها.

هذا، و تم إنشاء هياكل و أجهزة تعنى بمكافحة هذه الجرائم الالكترونية

وعلى رأسها الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال و مكافحتها، و مراكز عملياتية لدى مختلف الهيئات الأمنية.

أسباب السمو والمعالي و السعادة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

في سياق حديثنا عن كل هذه التحديات، يقتضي منا المقام التطرق إلى ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها، من حيث المساس باستقرار منطقتنا العربية، ألا و هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي بدأت تأخذ ابعادا مقلقة، لاسيما في الآونة الأخيرة.

إن العديد من بلداننا العربية باتت تتوافد عليها أعداد متزايدة من المهاجرين الأجانب، الذين دفعت بهم الظروف الأمنية الخاصة السائدة في بلدانهم إلى النزوح نحو بلداننا، إما للاستقرار بها ظرفيا، أو بقصد العبور إلى وجهات أخرى.

فلئن كان من الواضح أن هذه الظاهرة مرتبطة بوضع إنساني خاص يستوجب منا مراعاته و القيام بواجبنا نحو هؤلاء المهاجرين، فلا يمكن لنا أن نتجاهل مساعي الشبكات الإجرامية في استغلال هشاشة أوضاع المهاجرين وتوظيفها للقيام بأعمال من شأنها المساس بأمن بلداننا و استقرارها.

لذا، يتعين علينا جميعا تكثيف جهودنا المشتركة لمعالجة هذه المسألة، ضمن مقاربة مشتركة، مبنية على الاحترام التام للقانون و لحقوق الإنسان، والسعي الحثيث من أجل المحافظة على سلامة أوطاننا و أمنها.

إن الجزائر، من منطلق مبادئها الإنسانية و ثقافة شعبها المضياف و حماية منها لضحايا الصراعات والنزاعات، كانت سباقة إلى احتضان اللاجئين الذين قصدوها من مختلف المناطق و سمحت لمواطني الدول، التي اعتورتها هذه الأوضاع الصعبة، بالدخول إلى أراضيها والإقامة بها، و عملت على إيجاد حلول واقعية وملائمة للتكفل بظاهرة الهجرة و المهاجرين، تستمد محتواها من تصور شامل يراعي متطلبات الأمن والتنمية و احترام كرامة الإنسان، و التركيز على البعد الإنساني للمهاجرين و اللاجئين الذين يعدون ضحايا أزمات اضطرتهم إلى خوض هذا المسلك.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أمام كل هذه التحديات، استطاعت الجزائر أن تبذل في الميدان نجاعة في معالجة مثل هذه الظواهر، ولعل أبرزها استئصال ظاهرة الإرهاب من جذورها إعتقادا على سياسة حكيمة و وفقا لنظرة متكاملة ومقاربة شاملة تجمع بين العمل الأمني و السياسي وكذا التنموي.

فبالموازاة مع عملية الاستئصال التي اضطلع بها جيشنا الوطني الشعبي، و كل المصالح الأمنية، ضد الجماعات الإرهابية، كانت المصالح الوطنية المرجع الذي زكاه الشعب و عملت السلطات على تنفيذه، و ها نحن اليوم نقطف ثمارها وهذا ليس معناه أن خطر الإرهاب قد زال، بل نحن مدركون وواعون باستمراره في التريص بأمننا و استقرارنا.

وباعتبار أن الجزائر يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بمصير العالم العربي، فإنها لم تبخل بتقاسم تجربتها في مكافحة الإرهاب، هذه التجربة التي مكنتها من أن تقطع أشواطا معتبرة في إقامة دولة الحق و القانون التي باتت الركن الركين للحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و قناعة منها بضرورة الاطراد في هذا المسار في أحسن الظروف، أقرت الجزائر ، من منطلق تجربتها المشهود بها في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف، جملة من الإصلاحات في إطار رؤية استشرافية بعيدة المدى، تم تكريسها ضمن أحكام الدستور المعدل في سنة 2016 كخط أصيل وثابت، تتجلى أبرز معالمها في ضرورة مواصلة تعزيز دولة الحق و القانون بغية مساندة المسار الديمقراطي و تجذير الحكم الرشيد.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لا يفتونني، و أنا أختتم رسالتي هذه، أن أنوه بما وصل إليه مجلسكم من تطور، و أثنى عاليا النتائج الطيبة التي أثمرتها أعماله و إنجازاته، داعيا الجميع إلى المثابرة في ترقية العمل العربي المشترك تماشيا مع المستجدات الاستراتيجية التي تواجهنا جميعا.

إنني على يقين من أن دوركم هذه ستكلل بالنجاح و التوفيق، وستسفر عن نتائج و توصيات جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا لمساعي التنسيق الأمني والتعاون بين المصالح المعنية، قصد تحقيق ما نصبو إليه جميعا من أمن و استقرار لأوطاننا، وتوفير أفضل مستويات الحماية و الأمن لشعبنا من كل أشكال التهديد.

أجدد ترحيبي بكم، أشقاءنا أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب و جميع مرافقيكم، في بلدكم الجزائر، و أتمنى أن يسدد الله خطانا لما فيه خير أمتنا و رقيها. ستجدون منا كل الدعم والمؤازرة في مسعاكم من أجل بلوغ الغايات المنشودة.

عبد العزيز بوتفليقة

